



• أناس ظلموا أنفسهم باتخاذهم الأذى والجباية مورداً سيادياً لخزائنتهم وموازناتهم اليومية وشرائهم غير المشروع على حساب كدح وكفاح إخوانهم المتعبين يطلب الرزق وشدة الفقر من ذوي المهن متدنية الدخل ووفيرة التعب.

جباية يومية.. ومعارك دائمية

ضحايا حصادات «لقاط الزلط» والبحث عن الأمان

تحقيق: عبدالعزيز الويز

وامكاناته في التخلص من هذه الظاهرة، ما سبق هي لقطات من معالم لفساد شعبي قائم تأخذ فيه أموال الناس بغير حق إضافة إلى ما تسببه هذه الممارسات من خلافات واعتراكات يحضر فيها الصمبل والجنينة والشللية والرصاص أحياناً أدوات تنفيذية لجرائم جسيمة كما اجتمع من تحدثنا معهم.

صورة أخرى

وفي مكان آخر يجسد صورة أخرى لهذه الظاهرة اتجاهها إلى سوق شعبي أكثر ما يباع فيه «القات» وهناك التقينا على الفور بأحد المتحصلين يمسك برزمة فلوس بيده وهو ينفخ بضيق فوق أحد بائعي القات مطالباً إياه بأن يخلصه بسرعة بدفع حق السوق كما يسميه.

ولما كان من البائع برود وعدم استجابة للطلب أخذ المتحصل مجموعة من قراطيس بضاعة البائع ومضى ليحلحله البائع ويدار هناك اشتباك انتهى بتسليم حق السوق وتهديد المتحصل بأن لا يرى صورة البائع في السوق مرة ثانية وإلا سيقع يوم أغبر.

العجيب في الأمر أن البائع لم يكن في سوق وإنما كان يفترش بقعة له في الشارع للمجاور للسوق.

وحيثما سألنا المتحصل عن ذلك قال: إن الناس يأتون إلى هنا على شهرة السوق التابع ملكية أرضيته لرجل السوق الأول الذين يشتغلون لحسابه وإن الشارع هو في إطار هذا السوق وبالإمكان إذا أراد البائع أن نحجز له بقعة أن يخبرنا مسبقاً ونحن نأسي له بقعة فيه دائمة يدفع إيجارها.

عصابات

أما الأخ علي رغم قلقه الذي لم يخفه في حوارنا من سرقة أحد قراطيسه فقد استجاب لتساؤلاتنا وعيناه لا تفارق قراطيسه متحدثاً أنه يدفع ضرائب وتحسين وحق السوق يومياً وكل هذا من ظهر هذه القراطيس وأشار بأصبعه إليها وأنه يا الله يخرج بتخزينته ومصروفه من جهده هذا كله وأحياناً لا يسلم من الخسارة في أيام اليوار.

وتابع قوله إنه لو امتنع عن دفع أي من هذه الجبايات فإنه لن يسلم من هذه العصابات كما اطلق عليها في الوقت الذي هو إنسان طاب الله واختتم حديثه.. عيشة بالصمبل والله يخارجنا منها.

رؤية

وحول رؤية الشرع لملل هذه الممارسات يرى الشيخ أحمد منصور إمام وخليفة جامع هذه عليهما في الوقت الذي هو إنسان طاب الله واختتم حديثه.. عيشة بالصمبل والله يخارجنا منها.

■ سائق: أكثر من نقطة في سيرنا كلها نصب ومنصايه.
■ بائع: عيشة بالصمبل والله يخارجنا منها.
■ متحصل: ما نجمعه يا الله يكفي حق تخزينه.
■ منصور: ما يتم جبايته أكل لأموال الناس بالباطل.



والملاعة ووجع الرأس، ولكنه مضطر للعمل فيه حتى يفرجها الله.

مصارحة

وفي نقطة أخرى يقف شخص آخر بحبوبة أكثر ونشاط أوسع لمطاردة أصحاب الباصات وإدراكهم قبل طلوع الإشارة ليأخذ منهم حق تنظيحه للفرزة والتي تذهب في النهاية لصالح نفسه بعد أن انتدب نفسه بنفسه لهذه المهمة في الوقت الذي تصبح فيه حركة السير بعشوائية مفرطة تحل فيها أصوات صفير السيارات والباصات ازعاجاً مسجلاً لحدس اقتراءات «ع.ع» الذي يفسد بتعرضه للباصات حركة السير.

وفي مصارحته لنا يقول «ع.ع» إن ما يجمعه في دوامة الذي يستمر معه إلى ما بعد الظهر لا يتجاوز ألف وخمسمائة ريال يسير بخزن بها بعدها فر من أمامنا منيها حوارنا معه فجأة لملاحقة صاحب باص استغفله دون أن يحاسبه.

ماذا نفعل؟

من جانبه تحدث البنا الأخ سلطان - سائق باص- مبسماً تارة

«لقاط الزلط»

اقتربتنا من هذا الشخص وأخذنا نحاووه وببساطة تحدث البنا «ع.ع» الذي يعمل مندوب فرزة كما يسمي نفسه قائلاً أنه يعمل لصالح المندوب الأكبر وأنه معين من قبله براتب شهري خمسة عشر ألف ريال مقابل دوام ست ساعات يومياً يقوم فور انتهائه من دوامه بتوريد ما جمعه من أصحاب الباصات إلى هذا المندوب الأكبر مله مثل غيره من زملائه الذين يتناوب معهم في العمل وأن المجال في النهاية تذهب بحسب علمه لصالح المجلس المحلي وصندوق التعاون.

وعن المسمى الذي يتم على ضوئه جباية هذه المبالغ قال «ع.ع» مقابل تنظيم فرزة بحيث يأخذ على كل صاحب باص عشرون ريالاً في الشوار الواحد وهي ليست دائمة بل يتم التفاوض أحياناً في حالة عدم وجود ركاب مع السائق وأحياناً يفر عليه بعض السائقين بدون دفع.

وتابع «ع.ع» حديثه أن هناك فرزة يأخذون فيها أضعاف ما يأخذ هو موجوده على نفس خط سير الباصات الذي يقف في جزء منه لداء مهمته.

وعن رؤيته لهذا العمل وحيه له يقول «ع.ع» أنه ضايح من هذا العمل ويرغب أن يتخلى عنه لما فيه من مشاكل وتعب تصل حد الضرب

بينما في مفهوم البائع سوء أخلاق المتحصل غير الموفق في لغة تخاطبه معه.

ونشبت على إثر ذلك معركة بالأيدي امتشق

بعدها كل جنبتيه وحبضت العصابات لولا تدخل الناس الذي أجبروا على فضاها بسلام. في صورتين كان الألم حاضراً وكافياً لأن نشتم أقلامنا فيما عناوين صارخة لفضية تستحق أن تلج الصحافة ليس للاطلاع والاستمتاع ولكن لايقاظ عامل المسئولية والقيام بالواجب.

لن يبروا

مع تحمسنا للموضوع اتجهنا إلى الشارع وفي نقطة فرزة من النقاط المنتشرة في طول وعرض أمانة العاصمة وقفنا نستطلع الأمر ونحاوّر حيث التقينا بأحد الأشخاص من أصحاب الكوفي الواقية من الشمس وكان يقف في وسط الطريق معترضاً أي باص يمر من أمامه بيد ممدوده بحسبه الرائي له أنه من هواة تمارين رياضة شد الأيدي ولكن من عمال

فتراهم يزرعون جباتهم الفارين من مشانق البطالة والتسكع نقاط ثابتة في الطرقات والأسواق يعبتون ويترصدون بالمشائين في مناكيبها لحصاد قروشهم المهوره بالتعب والمكايده وعرق الناصية تحت مسميات ومزاعم يدخل فيها المجلس المحلي وصندوق التعاون وشاعة الخدمة المقفودة وحق السوق واجتهادات أخرى تختلف من رأس لأخر لا تحتاج إلى وقت كبير لتتحول بعد ذلك إلى عقائد راسخة وعرف ضال لا مناص من اقتراهه أو العدول عنه.

ومع كثرة المستفيدين من هذا المكس واتساع دائرتهم تتلاحم الأيدي في إطار شبكة قوية تتعزز فيها المحاسية والرقابة ومكافحة الفساد.

ولا تقف القضية عند هذا الحد فأحياناً يصاحب هذه الجبايات اليومية معارك دائمة تنتهي إلى زهق للأرواح وسفك للدماء وجروح يصعب فيما بعد مداواتها تأسف لها القلوب الحية.

لقاط زلط

إذا في الموضوع قضية تستحق منا أن نفرغ لها ما في محاسرنا من مداد ونفرد لها أقلامنا وأوقاتنا ويفرد لها كل صاحب رأي ومسئولية فتأعله للوصول إلى مرفئ يجد فيه الجميع أنفسهم بأمان من هذا العبث وهذه الفوضى.

قد تكون في المشاهدة اليومية صور كثيرة تلتقي بها لعمال «لقاط الزلط» وحصادات جهد الآخرين وما يسفر عنها من فرقات تدوخ الرأس، جميعها بحاجة إلى أن نقف عليها دراسة وتحقيقا وتحليلاً وحلولاً ولكننا هنا لن نلج بكم في سم الخياط بل سنقتصر في تحقيقنا هذا على تناول صورتين في اعتقادنا هما الأوسع انتشاراً والأبرز للعيان كنموذج لبداء مستطير يقف خارج القانون والرقابة في مجمله ومعظمه.

الصورتان ضحايهما هم سائقو الباصات والباعة الرحل في الأسواق الشعبية.

مع البداية

لم تكن فكرة هذا الاستطلاع وليدة مخاض عسر في غرفة مغلقة بل مواقف دامية سالت في الأول منها دماء عصام «سائق باص» على أكتاف «المفارعين» في نقطة شارع الرقاص ليحملوها معهم انتكاسات مرة لاستباحة أدمية الإنسان بعشرين ريال بعد اعتداء وحشي من قبل من يسمون أنفسهم بـ«مندوبي الفرزة» على هذا السائق الذي رفض أن يكون الفريحت في أول مشوار له المصاحبة بؤلاء على الريق.

وهو الموقف الذي لم نستطع ذاكرتي حتى الآن تمسسه من أريشيف الذكريات المؤلمة للواقع اليمني، ليتجدد من جديد مع صورة أخرى أخف منها حملاً مع بائع قات في سوق بشارع عشرين في صنعاء أخذت فيها أقلام متحصل حق السوق تركل بعثت وسخرية قراطيس هذا البائع وتطلب منه أن يغادر السوق لجرد أن البائع بمفهوم المتحصل «بتلاوك» في التسليم

سلطات محافظة الحديدة وقضت مكتوفة الأيدي

«الفقيه» و«جين» يناشدان رئيس الجمهورية انصافهما من أحد الضباط

وجه مدير أمن المحافظة في المذكرة رقم «٣٧٥» مؤرخة في ٢٥/٣/٢٠٠٧م، بتوفير الحماية اللازمة للشائين أثناء حجج أرضيتهما بموجب الوثائق التي بيدهما حيث وانهما يستندان على وثيقة شراء مسجلة بالسجل العقاري ولديهما رخصة بناء.. لكن توجيهات المحافظ لم تلق لها آذان صاغية في إدارة أمن الحديدة.

كما أن عبده علي الفقيه كان قد تقدم بطلب إلى مكتب الأشغال العمامة والتطوير الحضري منحه ترخيص للبناء في الأرض وبناء على التحري وفحص وثائق الملكية من قبل الإدارة الفنية بالمكتب والتي وجدت أن وثائق الملكية المقدمة معتمدة من قبل جهة الاختصاص بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٤م ومسجلة بالسجل العقاري رقم ٢٥٠ وتاريخ ٣/٧/١٩٩٤م، وبناء على ذلك منحه مكتب الأشغال رخصة البناء. والشاكبان هنا يناشدان فحامة رئيس الجمهورية بسرعة التدخل وتوجيه جهات الاختصاص ومحافظ الحديدة بإيقاف المعتدي ومنعه من استخدام نفوذه بغير وجه حق حسب الشكوى.

* الصحيفة تحتفظ بكافة الوثائق لديها.

والمساحة والتخطيط الحضري رقم «٤٠٩»، والمؤرخة في ٢/٤/٢٠٠٧م، والموجهة إلى مدير أمن محافظة الحديدة، والتي جاء فيها: «الأخ مدير أمن المحافظة.. رداً على مذكرة رقم الواردة إليها برقم «١١٢٣» بتاريخ ٢٧/٣/٢٠٠٧م نود الإحاطة بأن الأخ عبده علي الفقيه وشريكه الأخ إبراهيم سالم جين لديهما وثائق مسجلة بالسجل العقاري لأرض مساحتها «١٥٠٠» متر مربع وتحمل أرقام القطع «٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩» ضمن المخطط المدني بالمنطقة، بينما الطرف الآخر لديه معاملة بقطعة أرض رقم «٤١٥» يستكمل إجراءاته النهائية حتى الآن، وأضاف قائلاً في مذكرته: «موقع المذكوران- الفقيه وجين لا يدخلان ضمن معاملة -غريمهما-.. وترجي مدير الأراضي من مدير أمن المحافظة عدم الاعتداء على أرضيتهما بموجب ما بيدهما من وثائق تؤكد ذلك. كان الأخوان الفقيه وجين قد شكيا إلى المحافظ السابق ما تعرضت له أرضيتهما من اعتداء، والذي

الواقع عليهما من أحد ضباط وزارة الداخلية، والذي حسب الشكوى والوثائق المرفقة اعترى على أرضيتهما الواقعة بجوار مطار مدينة الحديدة على شارع «٤٠» والمقدر مساحتها بحسب الوثائق بـ١٥٠٠ متر مربع، والتي تتكون من ثلاث قطع في المخطط العام للموقع تحسب الأرقام «٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩» في المخطط السكني.. الشكوى أن المعتدي منعهما من البناء في أرضيتهما وقام بالاعتداء على الأرضية والاستيلاء عليها مدعياً أنها أرضيته التي تحمل رقم ٤١٥ في المخطط يدعي وهي في الأساس واقعة ضمن القطع التي حددها المخطط بمكان أقسامه المدرسة والحديقة للمدينة، والملاحظ أن لجوء الفقيه وشريكه إلى مناقشت رئيس الجمهورية لم يكن إلا بعددما انسدت في وجههما الأبواب التي طرقتها للدفاع عن حقهما.. هذا ما تؤكده الوثائق -تحتفظ بها الصحيفة- من مخططات ومذكرات وخطابات متبادلة بين جهات الاختصاص في محافظة الحديدة وجميعها تثبت حق ملكية عبده علي الفقيه وشريكه إبراهيم سالم جين في الأرض محل الخلاف.

ومنها مذكرة مدير فرع الهيئة العامة للأراضي

استعراض قوة النفوذ من قبل أناس تربوا على الفوضى وعلى مخالفة القانون، ستظل شكوى المواطن هي الموال الذي لا يمكن له أن ينتهي، طالما بقي الحال هكذا دون اتخاذ إجراءات حاسمة تردع هؤلاء عن تصرفاتهم وتجبرهم على التخلي عن لغة خطابهم وقواعد حياتهم المألوفة في ممارسة السطو واغتصاب حقوق الغير.

وتساؤل الصحيفة جاهدة وهي تنشر شكاوى المواطنين الكثيرة والمتنوعة أن تحفز مؤسسات الدولة المعنية بحماية حقوق الناس واستعادتها من مغتصبها وفرض سلطة القانون. ويبدو أن بهرجة المدينة والجنون المتصاعد لأسعار أراضيها قد فتن الكثير من نيران الأراضي للسطو واغتصاب أراضي الناس بالقوة، بل ولو كان الأمر لن يتحقق إلا بالقتل، فصار القتل لدى هؤلاء بالامر اليسير والهن، وشكاوي كثيرة من هذا النوع تتلقاها الصحيفة باستمرار، والمؤسف أن معظمها يكون الطرف المشكو به نافذاً أو مستولاً كحال هذه الشكوى التي نعرضها للجهات المعنية في الدولة، وهي شكوى المواطن عبده علي الفقيه، وشريكه إبراهيم سالم جين اللذان يناشدان بانصافهما ورفع الظلم

